"الحلقة المفقودة:
الاقتصاد سياسي لإعادة الهيكلة الاقتصادية في فيتنام"

عرض :ا.نشوي عبد الحميد
مدير عام ادارة الأميركتين

اسم الاصـــدار:

The missing middle: A political economy of economic restructuring in Vietnam

جهة النشـــر : Lowy institute

تاريخ الاصدار : ديسمبر ٢٠١٧

المـــؤلف : Matthew Busch

باحث في برنامج شرق آسيا بمعهد "لوي" في مدينة سيدني الاسترالية

أصدر الدراسة معهد لوي باستراليا حيث تأسس في أبريل ٢٠٠٣، وهـــو مركز أبحـــاث دولي مســـتقل غير حزبي يقع في سيدني، ويعد من أهـــم

مراكز الفكر (think tank) وتم تصنيفه من قبل جامعة بنسلفانيا عام ٢٠١٦ من ضمن أهم المراكز البحثية في العالم .

أوضح المؤلف " ماثيو بوش" بروز فيتنام كقوة اقتصادية في جنوب شرق آسيا ليس فقط لكونها الاقتصاد الأكبر أو الاقتصاد الأسرع نمواً في المنطقة، وانما لكونها استطاعت تحقيق العديد من النتائج الايجابية علي الصعيد الاقتصادي، حيث أدت إعادة الهيكلة الاقتصادية وزيادة التكامل مع النظام الاقتصادي الدولي إلى تحقيق مكاسب كبيرة في القطاعات التجارية والاستثمارية، هذا بالاضافة الي استفادتها من تكامل المنظومة الاقتصادية الدولية خاصةً بعدما انضمامها إلي منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٧ ،وابرامها عدد من الاتفاقيات التجارية لتعزيز التغيير علي الساحة الداخلية، وانضمامها الي المبادرات الدولية مثل الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ، ومن ثم توفر فرص متنوعة للتوسع الاقتصادي التجاري والاستثماري.

ورغم هذه الجهود يوجد حلقة مفقودة وهي استمرار سيطرة القطاع العام المملوك للدولة، وعدم قدرة القطاع الخاص علي تحقيق مكاسب اقتصادية، ومن ثم تعتبر اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد في فيتنام .

ولهذا فان عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية قد أسهمت أيضا في العديد من التحديات الاقتصادية التي تواجه فيتنام اليوم، والمتمثل في كيفية مواجهة "الوسط المفقود" من خلال غياب القطاع الخاص، فعلي الرغم من نجاح فيتنام الكبير في تعزيز حجم الصادرات وجذب الاستثمارات المباشرة الخارجية لم يحد بعد من ملكية الدولة أو يسفر عن إنشاء روابط بين الصناعات المختلفة لتدعيم الاقتصاد الوطني،

هذا بالإضـــافة الي آثار انسحاب الولايات المتحـــــدة من "الشراكة عبر المحـــيـــط الهادئ".

تطور الاقتصاد في فيتنام :

شهدت فيتنام العديد من التطورات من خلال مؤشرات التنمية الإنسانـــيـــة الرئيسية ومن ضمنها : صحة المرأة والأمية ومد شبكات الكهرباء يعزز مـــن إمكانياتها على خلفية انضمامها لاتفاقية الشراكة، حيث كان ما يقرب عن نصف تعداد شعب فيتنام يعيشون في فقر مدقع عام ١٩٩٣ وقد انخفض هذا المعدل إلى ٣% اليوم حيث خرج نحو ٤٠ مليون مواطن خلال العقدين الماضيين من نطاق الفقر.

ومن جانب آخر حققت فيتنام هدف تنمية الألفية المتعلق بالتعليم الأساسي العالمـــــي اعتباراً من عام ٢٠١٥ حيث بلغت نســـــبة القيد نحو ٩٩% وهي في طريقها لتحقيق نفـــــس النســـــبة فيما يتعلق بالتعليم في الـــمـــرحـــلـــة الاعدادية.

فنمو آليات السوق في فيتنام لم يكن نتيجة حركة إصلاحية واحدة وإنمـــا نتاج تراكم ٣ عقود من التغيير التدريجي حيث تبني صناع القرار نهجاً براجماتياً بإدخال سمات اقتصاد السوق وتخفيف السيطرة على التخطيط المركزي، ومـــن أبرز هذه السمات تعزيز التجارة والسلاسل ذات القيمة العالمية بهدف زيـــادة الصادرات، وإعادة هيكلة الاقتصاد السياسي في الدولة .

حيث تعتبر الشركات المملوكة للدولة المستفيد الاكبر من تحرير التجارة، ولاسيما انها تسيطر على غالبية الأراضي والأصول بموجب التخطيط المركـــزي السابق فضلاً عن توسعها السريع حتى مطلع الألفية الثالثة، حيث طالتها عمليات

الخصخصة المحدودة التي عززت من مصالح الأطراف ذات الصلة بالدولة، وفي غياب طبقة تجارية حقيقية قادرة على امتلاك وإدارة الأصول التي تم تصفيتها فإن عمليات الخصخصة أسفرت عن تحول الأصول القيمة مثل الأراضي من شركات القطاع العام إلى شركات القطاع الخاص الخاضعة لسيطرة أطراف تابعة للدولة حيث حافظت الشركات التي تمت خصخصتها على صلاتها مع الدولة حيث احتفظت الحكومة بنحو ثلثي أسهم الشركات التي تم بيعها خلال الاعوام من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١.

ومن ثم اتخذت فيتنام التجارة الدولية كاستراتيجية أساسية لعملية التجديد الاقتصادي حيث تم ابرام اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع الولايات المتحدة عام ٢٠١١ والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٣ كما زادت نسبة الصادرات كجزء من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠% عام ١٩٩٠ إلى ٥٠% عام ٢٠٠٠ إلى أن بلغت ٩٤% عام ٢٠١٦.

ولهذا يتسم الاقتصاد الفيتنامي بالأداء المتميز ،وذلك وفقا للمؤشرات الاقتصادية حيث أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي أن فيتنام بحاجة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٧-٨% لتصل إلى الوضع الحالي للاقتصاديات الآسيوية مثل تايوان وكوريا الجنوبية بحلول عام ٢٠٣٥، وتحقيق معدل نمو سنوي يبلغ ٦,٥%.

وأبرز الكاتب أهم التحديات التي تواجه النظام الاقتصادي في فيتنام، ومنها :

اولا: حل مشكلة الديون في القطاع البنكي، حيث أصدرت الحكومة الفيتنامية "خارطة طريق" لإعادة هيكلة القطاع البنكي عام ٢٠١٢ وتم بموجبها دمج

عدد من البنوك الضعيفة وتأسست شركة إدارة الأصول الفيتنامية عام ٢٠١٣، وبحلول يونيو ٢٠١٥ انخفضت الديون العاطلة من مايزيد على ١٧% من إجمالي الأصول البنكية إلى أقل من ٤% مما أتاح لغالبية البنوك مواصلة العمل دون حدوث ازمات .

ولهذا تم تطبيق استراتيجية مماثلة لوقف الاقراض وتحقيق الانضباط في البنوك المقرضة وتأمين الديون المعطلة بهدف تمكين القطاع المالي بمرور الوقت من التغلب على هذه المشكلات خاصة بعد التوسع الائتماني الهائل في مطلع الآلفية الثالثة.

ثانيا : تقليص حجم القطاع المملوك للدولة وتحسين جودة الاستثمارات العامة، حيث تحتفظ فيتنام بالحصة الكبرى في ما يزيد عن ٣٠٠٠ مؤسسة مملوكة للدولة وعلى الرغم من انها تمثل نحو ٣٠% من الناتج الإجمالي ونحو ٤٠% من إجمالي الاستثمارات إلا أن نصيبها من النشاط الاقتصادي لم يتغير منذ عام ١٩٩٠، وهي أيضاً تقدم فرص عمل تقل عن ٥% من إجمالي فرص العمل في فيتنام مقابل ٩٢% تقدمها الشركات الخاصة الصغيرة، ولهذا فان المؤسسات المملوكة للدولة تزايدت باطراد بطئ واستخدمت رأس المال على نحو أقل كفاءة من غيرها من المؤسسات مما أدى إلى استنزاف الموارد ومزاحمة القطاع الخاص مما أعاقه عن التطور.

ولهذا فان حل مشكلة هيمنة المؤسسات المملوكة للدولة سوف يساعد على تقوية النظام البنكي، حيث أن العدد الكبير من المؤسسات المملوكة للدولة منعدمة الجدوى يشكل عبئاً على التخصيص الفعال للمدخرات القومية من جانب

القطاع المالي للدولة، ولهذا صدق المجلس الوطني الفيتنامي في نوفمبر ٢٠١٥ على خطة لإعادة الهيكلة الاقتصادية للأعوام (٢٠١٦ -٢٠٢٠) تتضمن اصلاح المؤسسات المملوكة للدولة وإعادة هيكلة القطاع المصرفي.

وخلص الكاتب الي ان تعثر جهود تعزيز القطاع الخاص في فيتنام على خلفية هيمنة المؤسسات العديدة المملوكة للدولة التي لا تزال تسيطر على الأسواق والائتمان والاستثمار والأصول الثابتة ومن ثم فإن معالجة هذا التحدي الاقتصادي الأساسي رهن إرادة صانعي السياسة في فيتنام الآن.